غير المتكافئة التي تمّت على اثرها، واتفاقيتي كامب ديفيد، الخ. ولنتذكر مشروع السلام السعودي (مشروع الملك فهد)، الذي اقرّته القمم العربية. في كل ذلك، كان الاميركيون والاسرائيليون يتراجعون عن اقتراحاتهم، التي قدّموها بأشكال رسمية، أو التي أوحوا بها لهذا الطرف، أو ذاك، ويطالبون بمزيد من التنازلات العربية، علماً بأن العرب هم المحتلة أراضيهم، وهم المعتدى عليهم دوماً، وهم المعرّضون، في كل وقت، للعدوان. في الحالات العادية الهادئة، تخترق الطائرات الاسرائيلية حرمة الاجواء العربية، بدءاً من لبنان حتى تونس، وتقوم بمختلف الغارات الكيفية. معنى ذلك، ان اسرائيل هي التي يفترض وضع حدّ لها بموجب الاعراف والقوانين الدولية؛ وهي، لا العرب، التي من المنطقي ان يطلب منها المساهمة الايجابية في حل مشكلة الشرق الاوسط.

«المحاولة» (أي المحاولة السوفياتية) مع الولايات المتحدة الاميركية تبدو وكأنها «محاولة» اميركية مع الاتحاد السوفياتي، للمساعدة في المزيد من الضغط على الطرف العربي.

والمؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الاوسط كان يؤلف، في المشروع السوفياتي الاساسي، نوعاً من التحكم الدولي المُلزم، وقبل به أغلب الاطراف العربية. في الوقت عينه، ليس في أسلوب التحكيم الدولي الملزم، لا تحيّز للعرب، ولا لاسرائيل؛ وانما هو، بالعكس، أسلوب صالح للتعميم، من اجل حل جميع النزاعات الاقليمية، ووقف سفك الدماء، الذي يجرى في كل مناطق العالم تقريباً.

أجابت الادارة الاميركية، من قبل، عن أسلوب التحكيم الملزم بمناورات عديدة، لا ضرورة للاستطراد فيها هنا؛ وكان من بعض ثمارها اتفاقيتا كامب ديفيد. ولوّحت الادارة الاميركية، في بعض الفترات، بقبول فكرة مؤتمر دولي «مظلّة» لاتفاقيات ثنائية منفصلة بين اسرائيل والاطراف العربية الأخرى. وفي هذا الاطار، يمكن تصنيف خطة وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس.

الهدف الاميركي من الاتفاقيات الثنائية عموماً، ومن المؤتمر الدولي المظلة، هو تفرّد اسرائيل بالاطراف العربية، وفرض شروطها، ثمّ اعطاء هذه الشروط شرعية دولية من خلال المؤتمر.

الفرق بين المؤتمر الدولي الملزم والمؤتمر الدولي المظلة كبير جداً، ويعادل الفرق بين اخضاع طرفين متنازعين للقضاء، أو تركهما يصفّيان خصوماتهما بالقوة، واعطاء الحق للغالب. مثلاً، لو جلست، اليوم، منظمة التحرير الفلسطينية الى طاولة المفاوضات مع اسرائيل، فماذا بامكانها ان تحصل من الطرف الاسرائيلي المحتل، الذي يملك القوة، ويملك الاصرار على استمرار الاحتلال، ولا يرى في المفاوضات سوى ستارة «سلام» يخفي خلفها تنكيله بالفلسطينيين؟ بينما لو خضع الطرف الاسرائيلي لتحكيم دولي ملزم، فيمكن ان يدخل في بناء الترتيبات النهائية لحل المشكلة مختلف القرارات الدولية، ومختلف احكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وبحمايته من الابادة، الخ.

والجهد السوفياتي، الذي ورد في الدراسة الصادرة عن وزارة الخارجية السوفياتية التي سبق ذكرها، ينتقل، في الواقع، من التحكيم الدولي الملزم الى «استخدام ميكانيزمات مرنة ومتعددة الأقنية...»، أي الى ما يشبه الموقف الاميركي من المؤتمر الدولي.

الموقف الاميركي المذكور، أصبح قديماً، وهو متقدم على الموقف الحالي، الذي يتمثّل في مشروع بيكر، الصيغة المعدّلة قليلاً عن مشروع شامير، الذي يتلخّص في ابقاء وضع الاحتلال على ما هو عليه مع الحصول على توقيع من فلسطينيي الاراضي المحتلة بالموافقة على ذلك. والخارجية السوفياتية لم توافق، رسمياً، حتى الآن، على مشروع شامير، أو مشروع بيكر؛ ولكنها تتفق مع «ايجابية»